اللجنة رفضت اقتراحاً بقانون بشأن حماية المنافسة بعد أن رأت عدم دستوريته

«التشريعية»: منح الجنسية لأبناء الكويتية

■ الدلال: عدم جواز قطع المياه أو التيار الكهربائي عن المشتركين إلا بعد صدور حكم قضائي

وافقت لجنة الشؤون التشريعية في اجتماعها على تعديل المادة الثانية من المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 الخاص بقانون الجنسية التي تنص على ان تمنح الجنسية فقط لكل من له اب وام كويتيين، بعد ان كانت تنص على منح الجنسية لكل من له اب كويتي.

وقال رئيس اللجنة النائب محمد الدلال في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة عقب الاجتماع ان اللجنة رفضت اقتراحا بقانون في شان إلغاء القانون رقم 10 لسنة 2007 الخاص بشان حماية المنافسة بعد ان رات عدم دستوريته.

واضاف ان اللجنة وافقت بالاجماع على اقتراح بقانون بشان عدم جواز قطع المياه او التيار الكهربائي عن المشتركين إلا بعد صدور حكم قضائي مع حصر هذا الامر في السكن الخاص.

وكشف عن موافقة اللجنة بالاغلبية على طلب رفع الحصانة عن النائب احمد الفضل في القضية رقم (276-2016) حصر نيابة الإعلام - (230-2016) جنح المباحث الإلكترونية.

ولفت الدلال الى ان اللجنة بحثت طلبات رفع الحصانة عن النواب محمد المطير وجمعان الحربش ووليد الطبطبائي في قضية دخول المجلس، مشيرا الى ان النائبان محمدالمطير ووليد الطبطبائي حضرا الاجتماع وطلبا رفع الحصانة عنهما.

وقال ان اللجنة بانتظار عودة النائب جمعان الحربش من الخارج وحضوره للجنة لسماع وجهة نظره بهذا الشان ومن ثم البت في هذه الطلبات.

واشار الدلال الى ان الأسبوع المقبل سيكون هناك اجتماعان للجنة اولهما يوم الاحد وسيتم من خلاله بحث عدة ملفات من بينها قانون هيئة الديمقراطية والانتخابات وبعض التعديلات على قانون المعاقين وبعض الإحالات

واضاف: اما الاجتماع الثاني فسيكون يوم الثلاثاء وسيتم خلاله بحث قانونان مهمان جدا من اختصاص اللجنة وهما قانون المحاكمات والاجراءات الجزائية والحبس الاحتياطي وقانون التعيينات في المناصب القيادية

وقيما يخص استمرار اللجنة في مناقشة مقترح قانون الاحداث افاد الدلال ان هذا المقترح تم الانتهاء منه في اجتماع سابق وما تم بشانه اليوم هو قراءة لاستكمال الإجراءات الشكلية.

اجتماع اللجنة التشريعية

■ اجتماعان الأسبوع المقبل لبحث قانون هيئة الديمقراطية والانتخابات وتعديلات المعاقين

الاتفاق مع القائمين على المؤسسة على تقديم تقرير فني في اجتماع اللجنة بعد أسبوعين

«المالية»: تقاضي «التأمينات» لفوائد عن القروض غير مقبول

أعضاء اللجنة المالية البرلمانية

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اليوم الأحد اقتراحين بقانون بخصوص منع تقاضي فوائد عن قروض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وقالت مقررة اللجنة النائب صفاء الهاشم في تصريح لها بمجلس الأمة إنه تم الاتفاق مع القائمين على مؤسسة التامينات على تقديم تقرير فني عن دراسة تعديل جداول الفائدة ويعرض في اجتماع اللجنة بعد أسبوعين.

واعتبرت الهاشم أن احتساب المؤسسة فوائد على القروض يخالف الهدف من انشائها وهو تحقيق التكافل الاجتماعي وتوفير الاستقرار للمتقاعد في حالة العجز وعدم القدرة على العمل، كما أن هناك استثمارات وموارد أخرى للدخل تضاف الى رأسمال المؤسسة.

وأوضحت الهاشم أن التأمينات الاجتماعية استمرأت احتساب فائدة على قروض تمنح للمتقاعدين بالرغم من أن المؤسسة ليست بنكا تجاريا وإنشاءها تم وفقا لمواد الدستور التي تكفل حق المواطن في عجزه وشيخوخته ومرضه.

وأكدت أن الفوائد التي تحتسبها المؤسسة على المتقاعدين باستبدال جزء من الراتب وتسديدها على سنوات طويلة بحجة الالتزام بجداول مرفقة بالقانون مخالف لأن الجداول يجب ان تكون مرفقة باللائحة التنفيذية.

وقالت الهاشم إن المتقاعدين من الجنسين يريدون حياة مريحة بعد التقاعد واستبدالهم لرواتبهم لقضاء احتياجاتهم وبالتالي فإن أخذ فوائد منهم أمر غير منطقي وغير مقبول فمن يأخذ قرضا قيمته ١٩ ألفا يسدده للمؤسسة ٣١ ألفا.

واضافت الهاشم انه من واجب المؤسسة تقديم قرض حسن ولا يوجد مبرر أخذ هذه الفوائد الفاحشة ووفق القانون المدني يقع باطلا كل اتفاق على تقاضي فوائد مقابل الانتفاع بمبلغ من العقود.

وأشارت إلى وجود فتوى صدرت في 2010 تؤكد أن هذه فوائد ربوية محرمة، مبينة انه لم يتم التصويت على الاقتراحين بقانون حتى تستمع اللجنة إلى وجهة نظر المؤسسة ورأيهم الفني.

قام بجولة تفقدية للتعرف على أحوالهم

الحربي: الظروف الصحية والعلاجية للمرضى الكويتيين في مستشفى «ميديان كايزربرغ» مطمئنة

■ استمعت لشرح مفصل عن واقع عمل المكتب الصحي وخطط تطويره

اكد وزير الصحة الكويتي الدكتور جمال الحربي امس أن الظروف الصحية والعلاجية للمرضى الكويتيين في مستشفى (ميديان كايزربرغ) بالقرب من مدينة (فرانكفورت) جنوب وسط المانيا مطمئنة.

جاء ذلك في تصريح للوزير الحربي لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عقب القيام بجولة تفقدية للمرضى الكويتيين في مستشفى (ميديان كايزربرغ) برفقة مدير المكتب الصحي في المانيا الدكتور مبارك القبندي وطاقم المكتب الصحي.

وقال الوزير الحربي إنه اطلع عن كثب على احوال المرضى وواقع المستشفى واجرى مشاورات مع الطاقم الطبي المشرف على المرضى مشيرا إلى انه استمع في مقابلات شخصية لمطالب المرضى وذلك في خطوة ترمي الى تلبية احتياجاتهم والاطمئنان على احوالهم وصحتهم عن قرب.

وقال انه اطلع من خلال الزيارة والمشاورات التي اجراها مع الاطباء وادارة المستشفى على احوال المرضى واطمأن عن قرب على الظروف الصحية والعلاجية التي يخضعون لها.

واعرب الوزير الحربي عن شكره لمدير المكتب الصحي الدكتور مبارك القبندي ولجميع العاملين في المكتب وكذلك لطاقم الاطباء الذين يشرفون على علاج المرضى الكويتيين لتعاونهم وبذلهم جميع الجهود اللازمة لتقديم كافة اشكال المساعدة للمرضى الكويتيين الذين يعالجون في كافة المستشفيات الالمانية.

وتقدم المرضى للوزير ولطاقم المكتب الصحي بجزيل الشكر معربين عن امتنانهم للزيارة التي ستساهم في تحسين اوضاعهم.

وكان الوزير الحربي قد وصل امس الاول الى (فرانكفورت) في زيارة ترمي الى تعزيز اداء المكتب الصحي في المانيا والاطلاع عن كثب على احوال المرضى الكويتيين

وقال الوزير الحربي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) انه اطلع من خلال الزيارة والمشاورات التي اجراها مع الملحق الصحي الكويتي في المانيا الدكتور مبارك القبندي على سير عمل المكتب واستمع لشرح مفصل عن واقع عمل المكتب وخطط تطويره.

الحربي أثناء زيارته للمكتب الصحي

■ النظام الآلي المتبع يهدف إلى تسهيل إجراءات العلاج في المستشفيات الألمانية

واضاف الحربي انه اطلع كذلك على الموقع الالكتروني للمكتب معربا عن اعجابه بالنظام الالي المتبع في المكتب الصحي والذي يرمي طاقم المكتب من خلاله الى تسهيل اجراءات علاج المرضى الكويتيين في المستشفيات الالمانية.

واكد الوزير الحربي على استعداد وزارة الصحة الكويتية لتسهيل كافة المعوقات التي تواجه المكتب وتذليل جميع العقبات والمشاكل. كما اعرب عن شكره لمدير المكتب الدكتور مبارك القبندي ولجميع العاملين في المكتب لتعاونهم وبذلهم جميع الجهود اللازمة لتقديم كافة اشكال المساعدة للمرضى الكويتيين الذين يعالجون في كافة المستشفيات الالمانية.

بعد إلغاء عقد الشركة السابقة

الكندري يدعو الحربي لمعالجة قضية التأمين الصحي للوافدين

فيصل الكندري

دعا النائب فيصل الكندري وزير الصحة د. جمال الكندري الى ضرورة معالجة قضية التأمين الصحي للوافدين بعد إلغاء عقد الشركة السابقة.

وقال الكندري في تصريح صحافي، ان اصحاب العمل أصبحوا يتضررون تكدس العمالة امام مراكز التأمين الصحي نظرا لعدم وجود شركة تامين تتكفل بالأمر.

وأضاف ان البعض أصبحوا يتأخرون كثيرا بسبب عدم وجود شركة بديله لإنجاز معاملاتهم التي تستغرق ايام في ظل تزاحم العمالة امام مراكز التأمين.

وشدد الكندري على ضرورة ان تتحرك وزارة الصحة بشكل جدي لمعالجة الوضع القائم والتعاقد مع شركة بديلة بشرط ان تتوافر فيها الشروط لإنهاء هذه المشكلة

وطالب الكندري قيادي وزارة الصحة بالتوجه الى مراكز التامين والنظر عن قرب حجم المشكلة مع ضرورة إيجاد سبل اخرى تكفل إنجاز المعاملات المتراكمة لحين التعاقد مع شركة بديلة.

نفت صحة ما يتداول حول صدور ما يسمى نظام «الاتصالات الجديد»

«الداخلية»: لا صحة لصدور قرار بمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي

وزارة الداخلية تنفي صدور قوانين مقيدة للحريات

نفت وزارة الداخلية امس صحة ما يتداول حول صدور قرار بشأن ما يسمى نظام (الاتصالات الجديد) الذي يتضمن تسجيل المكالمات الشخصية ومتابعتها وحفظها ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات المرتبطة.

وقالت (الداخلية) في بيان صادر عن الادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني ان ما يتم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول بدء العمل بما يسمى نظام الاتصالات الجديد «لا اساس من له الصحة ولايستند الى اي معلومات دقيقة او موثوقة».

وأكدت حرصها على اداء واجباتها الامنية باتباع الاجراءات التي كفلها القانون «دون الحاجة الى تقييد الحريات الشخصية للمواطنين والمقيمين المكفولة دستوريا وقانونيا».

واوضحت انها معنية بتطبيق قانون الجرائم الالكترونية وذلك «في حدود تلقي بلاغات وشكاوى المتضررين والتحري عنها ثم احالتها الى الجهات المعنية بعد اخذ الاذن القانوني من الجهات المختصة وفي حدود ضيقة».

وذكرت ان قانون جرائم تقنية المعلومات نص على مجموعة من المخالفات التي يجرم فاعلوها وحدد لها عقوبات واضحة وانه لكل شخص الحق في التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي بما يراه مناسبا ويتحمل هو نفسه التبعات القانونية المترتبة على المخالفات التي يرتكبها شريطة وجود مدع يثبت تضرره من تلك المخالفات

مطالباً الحكومة جعل المهنة ضمن اهتماماتهم

الصويان: الصيادون يعانون الأمرين بسبب انقطاع الكهرباء والماء عن مقر سكنهم

ظاهر الصويان

أكد رئيس الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك ظاهر الصويان على أهمية الاستعجال في تنفيذ قرية الصيادين، القرية الموعودة منذ عام 2000 عندما تم نزع وازالة قرية الصيادين بالدوحة وكانت الوعود من قبل البلدية والجهات المختصة بقرية بديلة ولو كانت الجهات التي انتزعت القرية وهدمتها قد نفذت وعدها ما تفاقمت المشكلة وصولا إلى تشتيت الصيادين وآليات الصيد.

وأضاف الصويان في تصريح له أن معاناة الصيادين مازالت مستمرة بسبب تجاهل بعض الجهات المعنية طلباتهم المستحقة وحاليا يواجه الصيادون الأمرين بسبب انقطاع الكهرباء والماء عن مقر سكنهم الوحيد منذ أكثر من شهر تقريبا والمؤسف أنه لا يوجد هناك اي مكان بديل لسكن الصيادين في الوقت الحالي.

ولفت الصويان أن المشاكل المتراكمة والتي تبقى بلا حل تؤثر بشكل مباشر على مهنة الصيد وتسبب في انهيار هذه المهنة الهامة للأمن الغذائي بسبب العزوف عنها لافتا إلى أن تقاعس الجهات المعنية بقطاع الصيد سوف يدمر المهنة ما يؤثر على توفير الأمن الغذائي من الأسماك والربيان.

وحذر الصويان من استمرار التراخي والتباطوء في تنفيذ قرية الصيادين التي أصبحت مثل الأساطير التي نسمع عنها ولا نراها على أرض الواقع

مؤكدا أن ما يحدث من تجاهل مطالب الصيادين عواقبه سلبية على مهنة صيد الاسماك وسوف نلاحظ قلة المعروض بالاسواق وارتفاع الاسعار على المستهلكين بسبب عدم توفير بديل لسكن الصيادين وليس أمام الصيادين الا التوقف وترك مهنة الآباء والاجداد بسبب عدم توفر مكان لوضع آلياتهم ومعدات الصيد اضافة الى مكان لسكن الصيادين الذين أصبحوا مشتتين ولا يرغبون في المجيء والعودة للكويت بسبب الواقع الأليم الذي يتفاجأون به حين وصولهم في ظل عدم وجود السكن والاستقرار وبالتالي عدم القبول بالعمل وممارسة نشاط الصيد.